دور الدولة في الاقتصاد بين جذب النظرية الاقتصادية ومد الواقع.

أحمد دبيش

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر *2021* **المجلد** *9*– **العدد.** *01*

الصفحات من 012 الى .032

Classe
B

E-ISSN 2676-2218
P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

****

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583

****

للاستشهاد بهذا المقال

دبيش،. أ ، (2021)، "دور الدولة في الاقتصاد بين جذب النظرية الاقتصادية ومد الواقع "، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 9. العدد 01،ص .012-032.

دور الدولة في الاقتصاد بين جذب النظرية الاقتصادية ومد الواقع

The role of the state in the economy between the attraction of economic theory and the extension of reality

أحمد دبيش
جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس، (الجزائر)
ahmedebieche@gmail.com

تاريخ الارسال 2021/05/31 *تاريخ القبول: 2021/06/09*

الملخص: استهدفت هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على قضية الدور الاقتصادي للدولة، التي ظل الجدل بشأنها مستمرا منذ ما يزيد عن القرنين من الزمن، بين مؤيد مؤكد على أن للدولة دورا في الاقتصاد لا يستطيع أن ينوب عنها فيه أحد، كشرط لتفادي الاختلالات وتحقيق الاستقرار والنمو وضمان التوزيع العادل للموارد والنواتج والدخل، وبين معارض ممانع، يرى بأن السوق بآلياتها وبيدها الخفية، قادرة على تحقيق النتائج نفسها دونما حاجة للدولة، التي لا يجب أن يزيد دورها عن توفير الشروط المناسبة والمناخ الملائم لعمل آليات السوق على النحو المطلوب. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقق أهداف النمو والاستقرار وعدالة التوزيع، يستوجب أن تعمل قوى السوق وآلياتها بشكل حر بالكامل، لكن في إطار توجهات الدولة واستراتيجياتها، وإلا ظل الوضع هشا عرضة للاضطراب والتأزم في أية لحظة.

الكلمات الدالة: دولة، سوق، الدور الاقتصادي للدولة، أزمة

تصنيف جال: B00؛ N00 ؛ P10

Abstract: This research paper aims to shed light on the issue of the state's economic role, about which the debate has been going on for more than two centuries. On the one hand, supporters assert that the state has a role in the economy, in which no one can represent it, as a condition for avoiding imbalances and achieving stability, growth and ensuring fair distribution of resources, outputs and income. On the other hand, opponents believe that the market, with its mechanisms and hidden hand, is capable of achieving the same results in no need for the state, whose role should not exceed the provision of appropriate conditions and climate for the functioning of the market mechanisms as required. The study concluded that in order to achieve the goals of growth, stability and fair distribution, market forces and their mechanisms must operate completely freely, but within the framework of the state's orientations and strategies, otherwise the situation remains fragile and vulnerable to turmoil and crisis at any moment.

Key words: The state, the market, the state's economic role, the crisis.
JEL classification: B00 ; N00 ; P10,

المقدمة:

يعد الدور الاقتصادي للدولة من القضايا الفكرية التي أثير حولها جدلا فكريا كبيرا ولازال إلى يومنا. فمن الطرح التدخلي للتجاريين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، الداعي إلى تدخل الدولة لإدارة الاقتصاد وتوجيه الإنتاج والتوزيع، إلى الطرح الكلاسيكي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، القائم على قناعة بوجود يد خفية توجه النشاط الاقتصادي وتدفع باتجاه تحقيق التوازن، تستوجب انسحاب الدولة من السوق وفتح المجال واسعا أمام الأفراد وفقا لمقولة "دعه يعمل دعه يمر" التي اعتبرت مبدأً راسخا في التنظير والتنظيم الاقتصاديين عند الكلاسيكيين. ثم العودة إلى الطرح التدخلي من خلال مشروع "new deal- العهد الجديد" الذي جسده الرئيس الأمريكي "**فرنكلين روزفلت**"[1] عقيب أزمة الكساد الكبير 1929- 1933، تطبيقا لنظرية الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز**[2] بخصوص محورية دور الدولة في تحقيق التوازن وتصحيح الاختلالات، والذي برهن جدواه انفراج أعنف أزمة اقتصادية شهدها الاقتصاد العالمي، أحالت أكثر من ربع الأمريكيين العاملين على البطالة وشردت ملايين الأفراد والأسر.

بعد القبول الكبير والانتشار الواسع الذي لقيه الطرح الكينزي، ظهرت منتصف القرن العشرين أفكارا جديدة مهدت لظهور ما صار يعرف باللبرالية الجديدة،[3] وجدت طريقها للتجسيد بداية بالمملكة المتحدة على يد رئيسة الوزراء أنداك **مارغريت تاتشر**[4] التي وصلت إلى السلطة عام 1979، ثم بالولايات المتحدة الأمريكية على يد الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان**[5] الذي تم انتخابه عام 1980.

---

[1]- **فرانكلين روزفلت 1882- 1945**، الرئيس الثاني والثلاثين للولايات. الم. الأم. من مارس 1933 إلى أفريل 1945.

[2]- **جون مينارد كينز، 1883 -1946**، اقتصادي بريطاني، يعتبر من أبرز الاقتصاديين في العالم. كان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز عام 1944. من أهم كتبه "النظرية العامة حول العمالة والفائدة والمال".

[3]- اللبرالية الجديدة هي مضمون فكر اقتصادي لبرالي كلاسيكي جديد يدين بالولاء لمبادئ السوق الحرة في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، قدمته مجموعة نخبوية جلهم أكاديميون اقتصاديون ومؤرخون وفلاسفة، اجتمعوا حول الفيلسوف السياسي النمساوي الشهير "فردريك فون هايك" وأسسوا جمعة "مون بيلران" التي عقدت اجتماعها الأول شهر أفريل من عام 1947، والتي حملت اسم المنتجع السويسري حيث التقوا أول مرة، والتي ضمت بين أعضائها الـ36، "فردريك فون هايك" و"لود فيغ فون ميسس" والاقتصادي "ملتن فريدمان" والفيلسوف الشهير "كارل بوبر". وتعتبر العقيدة اللبرالية الجديدة شديدة العداء لنظريات الدولة التدخلية كنظرية جون منارد كينز التي نجحت في احتواء أزمة الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

[4]- رئيسة وزراء المملكة المتحدة خلال للفترة 1979- 1989

[5]- الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، للفترة 1981- 1989

أفكارا أعادت إلى السطح وبقوة الطرح الكلاسيكي بشأن جدوى آليات السوق وقدرة اليد الخفية على توليد النمو وتحقيق التوازن، لكن بصيغة أكثر راديكالية، ألغت كل أشكال التكافل الاجتماعي لصالح الفردانية والملكية الخاصة."[1] **(هارفي، 2008، صفحة 44)**

ليستجد الجدل من جديد في السنوات الأخيرة خلال الأزمة المالية الاقتصادية التي هزت الاقتصاد العالمي بداية من عام 2008، والتي لازالت تداعياتها قائمة حتى يومنا هذا، فاتحة مجال النقاش مرة أخرى حول الدور الاقتصادي للدولة، طبيعته وحدوده، في حالة من المد والجذب المستمرين لأكثر من قرنين من الزمن، تولدهما تداعيات الانتعاش والرواج وجموح رأس المال نحو مزيد من التوغل والسيطرة من جهة. وتبعات سطوة رأس المال وتفرد السوق بتوجيه الأنشطة الاقتصادية من جهة ثانية.

في ظل هذا التموُّج الذي مازال يطبع آراء المفكرين والمختصين بشأن طبيعة وحدود الدور الذي قد تقف عنده الدولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي، تأتي هذه الورقة البحثية مستهدفة معالجة **الاشكالية التالية: "الاقتصاد، اقتصاد دولة أم اقتصاد سوق أم اقتصاد الاثنين معا؟"**

- فرضيات الدراسة

- الدولة سلطة والمجتمع عدالة ومساواة. فالدولة ظاهرة اجتماعية ظهرت استجابة لحاجة الأفراد إلى سلطة فوقية توفر الأمن وتحقق العدالة والمساواة وتخلق مجتمع، ومتى فقدت الدولة قدرتها على تحقيق ذلك فقدت مبرر وجودها.
- إذا كان من المُسلَّم به أن التنظيم المحكم والالتزام الجيد يفضيان دوما إلى نتائج جيدة أو إلى الأقل سوء، فإن من المُسلّم به أيضا أن الفردانية والحرية المطلقة لا يمكن أن تفضي إلّا إلى عكس ذلك. تفضي إلى الفوضى أو إلى الأكثر سوءً.
- عقب كل أزمة اقتصادية يتأكد جليا أن تفسير أسباب الأزمات وتدبير حلولها من مدخل دور الدولة في الاقتصاد تفسيرا صحيحا.

[1]- مقولة شهيرة لـ"**مارغريت تاتشر**" رئيسة وزراء المملكة المتحدة خلال الفترة 1979- 1990. نصها "ليس ثمة شيء اسمه مجتمع، هناك فقط رجال ونساء لا غير، لذلك يجب حل كل صيغ وأشكال التكافل الاجتماعي لمصلحة الفردانية والملكية الخاصة. أنظر ديفد هارفي، اللبرالية الجديدة(موجز تاريخي)،ترجمة مجاب الإمام، الطبعة العربية الأولى 2008، العبيكان للنشر، السعودية، ص44

- مخطط الدراسة

- الدولة، تنظيم فرد أم تنظيم مجتمع؟
- الرأسمالية اللبرالية، كل حرية مقيدة إلاّ حرية السوق!
- نتيجة اللبرالية، العودة إلى نقطة البداية دوما، العودة إلى نقطة الصفر!

1. الدولة، تنظيم فرد أم تنظيم مجتمع؟

الدولة سلطة، والمجتمع عدالة ومساواة، ومتى انفصلت دائرة المصالح الخاصة عن الغاية العامة انهارت الدولة القائمة لأنها لم تعد تطابق مفهومها.

1.1. مفهوم الدولة:

استرعت فكرة الدولة اهتمام الفلاسفة والمفكرين، مند فجر الفلسفة الاغريقية خلال القرنين الثالث والرابع قبل الميلاد، وحتى يومنا هذا. وذلك أن الدولة تتعدى مجرد كونها نسقا تنظيميا، إلى كونها ظاهرة اجتماعية معقدة تولدت من حاجة الأفراد والجماعات إلى كيان يحتويها ويأطرها، تجد فيه هويتها وتستشعر فيه الطمأنينة لتحقق العدالة والمساواة، وتشبع فيه حاجتها للشعور بالقوة والأمان، من خلال الانتماء إلى كيان أكبر هو المجتمع.

أي أن الدولة تولدت من حاجة الأفراد والجماعات إلى سلطة فوقية تفرض الانضباط وتوفر الأمن وتخلق مجتمعًا، تتحقق في ظله العدالة والمساواة.

فالدولة برأي علماء الأنثروبولوجيا، رمزا يمثل الجهد المبذول لتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تؤلف المجتمع كي تحافظ على القيمة الإنسانية للعلاقات التي تزداد تعقيدا. **(حيدر، صفحة 21)**

لقد ظهرت الدولة لتهذيب النفوس وضبط الغرائز ولجم الأنانيات. كيانا شموليا يحمي الفرد من أذى نفسه وأذية الآخرين. كيانا يرعى الأفراد كمجتمع، يرعى الحقوق والحريات والثوابت والقيم والخصوصيات، مقابل التسليم والإذعان والخضوع الإرادي والطوعي والإقرار بالسيادة والسلطة، وهذا وفقا لنظرية العقد الاجتماعي التي تؤكد أن الدولة "عقدا اجتماعيًا يتنازل الأفراد بموجبه عن جزء من حرياتهم بدافع إقامة كيانًا شاملا ناظم، ذو سيادة، يكون قادرا على فرض النظام وضمان الحقوق والحريات العامة، بضبط غريزة

الفردانية وتقوية وتعزيز الأنا الجمعي. فحرية الفرد تامة ومطلقة لا يحدها شيء، إلاّ حرية تامة مطلقة أخرى، هي حرية المجتمع. فكل فرد حريته كاملة وتامة طالما أقر أن حرية غيره كاملة وتامة أيضا. وطالما كانت هناك حقوقًا كانت الحريات مقيدة.

ولهذا، فمن الخطأ الكبير حصر الدولة في مفهوم "الدولة الحارسة أو دولة الحماية أو دولة التحويلات فقط"، فهذا فهما قاصرا، يناقض تمامًا بواعث ودواعي ظهور الدولة كظاهرة اجتماعية في الأساس. فهذا المفهوم لا يمثل إلاّ جزءً يسيرا من المفهوم العام للدولة، مفهوما يرتبط بحاجة الفرد ككيان أصغر إلى الانتماء إلى كيان أكبر، يحفظ حقوقه ويؤمن حاضره ومستقبله ويرعى حلمه وطموحه.

هذا الانتقاص من مفهوم الدولة، يزداد اتساعا إلى أن تصبح الدولة وفقا للمرافعة اللبرالية ليس فقط دولة حارسة أو دولة حماية أو دولة تحويلات، وإنما "دولة متفرجة".[1] وهذه هي طبعا مآلات الدولة كمفهوم من المنظور اللبرالي الجديد، وكدولة وطنية أيضا مند الانهيار الرسمي للمعسكر الشرقي مطلع تسعينيات القرن العشرين وأمركة العالم تحت غطاء العولمة التي لم تكن في الواقع إلّا أداة لبسط سيطرة الاحتكارات اللبرالية العملاقة على الاقتصاد العالمي وإحكام قبضتها على سلطة اتخاد القرار، ليس قرارات دولة الرعاية فقط، ولكن قرارات الدولة الوطنية كسلطة وكحكومات مركزية أيضا، وهذا حتى بالدول الرأسمالية نفسها وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

وهذا بالتأكيد ما يمكن قراءته من قول الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش**[2] "أن الطريقة الوحيدة لحل مشاكلنا هو توقف الدولة عن تنظيم القطاع الخاص وانسحابها من عملية توفير الخدمات الاجتماعية". **(هارفي، 2008، صفحة 297)** وطبعا، وبما أن الحكومات الامريكية المتعاقبة لم تتدخل يوما في تنظيم القطاع الخاص ولا حتى خلال أزمة الكساد الكبير، فإن ما قد يبقى من كلام **بوش** هو ضرورة توقف الدولة عن توفير الرعاية والدعم لأولئك الذين سطت عليهم السوق ولم تنصفهم يدها الخفية. هذا التصريح يطابق

[1]-"الدولة المتفرجة" هو مفهومًا استخدمناه كمرادف لمفهوم "دولة عدم التدخل" التي يطالب بها اللبراليون. تعبيرا على أن ما يطالب به اللبراليون في الواقع هي عدمية الدولة وليس عدم تدخلها.

[2]- هو الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، للفترة 2001- 2009

تماما ما كانت قد صرحت به **مارغريت تاتشر** مند ما يزيد عن العقدين من الزمن، حين قالت "يجب حل كل صيغ وأشكال التكافل الاجتماعي لصالح الفردانية والملكية الخاصة".

وطبعا هذا المآل الذي تتملص عنده الدولة من التزامها بالرعاية، رعاية أفراد المجتمع، والذي هو في الأساس مبرر وجودها، هو المآل الذي يؤكد الفيلسوف الألماني الكبير **فردريش هيجل**، أن الدولة تنهار عنده، وذلك في قوله: "إذا انفصلت دائرة المصالح الخاصة عن الغاية العامة انهارت الدولة القائمة لأنها لم تعد تطابق مفهومها." **(العروي، 2014، صفحة 32)**

1.2. دور الدولة في الفكر الاقتصادي

ظل موضوع تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي سواء في مستواه أو في مجالاته، موضوع اختلاف بين رواد الفكر الاقتصادي، من عهد التجاريين إلى يومنا. ويمكن عرض أهم الآراء بهذا الخصوص، فيما يلي:

أ- دور الدولة في فكر التجاريين: ساد الفكر التجاري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكان يأخذ بفكرة ضرورة تدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد، اعتبارا من مفهوم التجاريين للثروة، التي يرون أن أساسها هو المعدن النفيس، ومن ثم فالقوة الاقتصادية للدولة، وحتى قوتها السياسية، تتحدد نسبة إلى ما تحوزه من هذا المعدن.

وكان من نتيجة الأخذ بمفهوم الثروة هذا، أن دعا التجاريون إلى ضرورة تدخل الدولة للإشراف على الاقتصاد عامة وتوجيه الإنتاج ودعم الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير، واعتماد سياسة تجارية حمائية. **(Samuelson, p. 26)**

وقد ظهر مذهب التجاريين بداية بالمملكة المتحدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم امتد إلى كل من فرنسا وإسبانيا، منتشرا حتى مطلع القرن الثامن عشر، حيث بدأ يتراجع تدريجيا، أمام ميلاد فكر اقتصادي جديد، عرف بالفكر الكلاسيكي.

ب- دور الدولة في فكر المدرسة الكلاسيكية: يقصد بالمدرسة الكلاسيكية، مجموع الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها **آدم سميث**[1] في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"

[1]- **آدم سميث Adam Smith، 1723 – 1790**، فيلسوف وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد. اشتهر بكتابيه: "نظرية المشاعر الأخلاقية" (1759)، وكتاب "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776).دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة

الذي صدر عام 1776، وأسهم في تطويرها كل من **مالتس وجان باتست ساي ودافيد ريكاردو**.

ومن أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الحرية الاقتصادية. إذ ليس على الدولة إلا أن تفسح المجال أمام الأفراد لمزاولة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة، وفقا للمبدأ الشهير" دعه يعمل دعه يمر".

ولقد عبر **آدم سميث** عن مضمون الطرح الكلاسيكي، بخصوص علاقة الدولة بالاقتصاد، بعبارته الشهيرة "أن الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن الحكومة هي أسوء مزارع وهي أسوء صانع وأسوء تاجر". (**مسعد، 2004، صفحة 18**)

فالكلاسيكيون، يرون بعدم وجود حاجة لتدخل الدولة لضمان المصلحة العامة، لأن هناك يد خفية تعمل على التوفيق بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع، وأن المنافسة هي التي تضمن هذا التوافق. **(Temmar, 2006, p. 64)**

إلا أن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، مهدت الطريق لميلاد طرح فكري اقتصادي جديد، تمخض عن أزمة الكساد الكبير(1929- 1933)، ينادي بضرورة تدخل الدولة لتأطير الاقتصاد وتوجيه أنشطته وضبط فعالياته.

ج- دور الدولة في فكر المدرسة الكنزية: يقصد بالمدرسة الكنزية، مجموع الأفكار الاقتصادية التي نادى بها الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كنز**، في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد"، الذي صدر عام 1936.

حيث أوضح **كنز**، أن الأزمات الاقتصادية ليست ناتجة عن عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي، لكنها وثيقة الصلة به ومتأصلة فيه. ومن ذلك طالب بضرورة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، بالقدر الذي يعالج مشكل البطالة ويرفع الطلب الفعال إلى مستوى التوظيف الكامل. (**حاتم، 2005، صفحة 56**)

وقد كان لتزامن التجربة التطبيقية للسياسة الكنزية مع نشأة الدولة الاشتراكية القائمة على نظام اقتصادي مخالف تماما للنظام الرأسمالي، تؤدي الدولة فيه دورا محوريا في الحياة الاقتصادية، من جهة. وحالة الخراب الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية من

جهة ثانية، دورا بارزا في دعم وتعزيز أفكار **كنز** وآرائه حول جدوى تدخل الدولة في الاقتصاد. **(صالحي، 2006، صفحة 545)**

غير أنّ ما شهده الاقتصاد العالمي من حالات تضخم وركود متعاقبة، وما ترتب عنها من حروب تجارية وأزمات اقتصادية، انتهت بكارثة "الاثنين الأسود- 19 أكتوبر1987"، كانت دليلا واقعيا لدى معارضو هذا التوجه، على إخفاق **كنز** والكنزيين في جعل الاقتصاد العالمي في مأمن من الأزمة.

على إثر ذلك، عادت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للظهور، واستطاع **ملتن فريدمان**، الأب الروحي للاقتصاد المحافظ، أن يبلور أفكاره الكلاسيكية الجديدة، في صورة المذهب النقدي، ويحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مقابل إسهاماته في دحض النظرية والسياسات الكنزية.[1]

د- دور الدولة في فكر المدرسة الماركسية: يشير اصطلاح المدرسة الماركسية، إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية الداعية إلى سيطرة الدولةعلى النشاط الاقتصادي، وإلغاء جهاز الثمن والتلقائية التي يعمل بها اقتصاد السوق. وتنسب هذه الأفكار التي قدر لها أن تدخل حيز التنفيذ بواسطة الثورة البلشفية في أكتوبر1917 بالاتحاد السوفيتي سابقا إلى **كارل ماركس**.[2]

ولأن الدولة في الطرح الماركسي تمثل جهاز سيطرة طبقية، فقد تجسد مفهومها هذا من خلال التجربة الاشتراكية التي جسدت فيها الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع بمبرر حماية الطبقة العاملة ورعاية الصالح العام. فأصبحت بذلك متحكمة في الاقتصاد، تؤدي دور العون الاقتصادي المنتج، فأزاحت القطاع الخاص وقوى السوق وهيمنت على الحياة الاقتصادية من خلال أجهزتها المختلفة. **(حاتم، 2005، صفحة 52)**

هـ- دور الدولة في الفكر الاقتصادي اللبرالي الجديد: يشير الفكر الاقتصادي اللبرالي الجديد إلى الأفكار الاقتصادية التي استجدت عقيب الحرب العالمية الثانية، والتي تولدت كرد فعل

[1]. حاز ملتن فريدمان على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 عن دراسته في تحليل الاستهلاك والنظرية النقدية والاستقرار الاقتصادي

[2]- **كارل هانريك ماركس** Karl Marx، **1818- 1883**، فيلسوف ألماني، وأحد أكبر الاقتصاديين في التاريخ، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري، كان له دورا بارزا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي ورأس المال.

سريع على سياسات تدخل الدولة التي اقترحها **جون مينارد كينز** كحل لأزمة الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين، والتي وجدت طريقها للتطبيق على يد الرئيس الأمريكي **فرنكلين روزفلت**.

حيث اجتهد دعاة اللبرالية الجديدة، أعضاء جمعية **مونت بيليران**، التي ضمت فلاسفة ومفكرين كبار، أبرزهم، **فردريك فون هيك ولودفيغ فون ميسز وملتن فريدمان**، على دحض أفكار **كينز** إلّا أنهم فشلوا في ذلك.

ويقوم الفكر اللبرالي الجديد على ضرورة تحقيق التحرير الكامل والتام للسوق، بداعي أن العلاقات التبادلية فيها تعتبر قيمة أخلاقية بحد ذاتها، كونها قادرة على أن تكون دليل عمل للفعل الإنساني في كل صيغه وأشكاله، وبديلا عن كل المعتقدات الأخلاقية التي سبق اعتناقها. **(هارفي، 2008، صفحة 15)** ولهذا يعمل رعاة الفكر اللبرالي الجديد على إدراج كل صيغ الفعل الإنساني ضمن حيز السوق والوصول إلى ما يسميه **كارل بولاني** مجتمع السوق. **(كاهيل، 2013)** أما الدولة فلا يجب أن تتدخل في الشأن الاقتصادي لأن قراراتها لابد وأن تكون منحازة سياسيا تبعا لمدى قوة جماعات الضغط، كما أن قراراتها في شؤون الاستثمار والتراكم لابد وأن تكون خاطئة، لأن المعلومات المتاحة لديها لا يمكن أن تضاهي المعلومات المتضمنة في إشارات الأسواق.

و- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الاسلامي: أقر الاسلام حرية الفرد في السعي والكسب والتملك، شريطة أن يتم ذلك في إطار الضوابط والنصوص الشرعية وأن لا يتعداها، كأن يتعامل بالمُحرَّم من غش أو احتكار أوربا، أو ما شابه، وأن لا تفضي حريته إلى إلحاق الضرر بغيره. فحرية الفرد في الممارسة الاقتصادية، حقا مشروطا بالصلاحية مرهونا بالرشد. ومتى انتفى الشرطان حق للدولة التدخل لكف الفساد ودرء الضرر، وفقا للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار".[1]

أي أن الأصل في التنظيم الاقتصادي في الاسلام هو الحرية، لكن ولأن الناس ليسوا على قلب رجل واحد، إذ منهم ملتزم ومنهم ما دون ذلك، فقد وجب تدخل الدولة، من جهة لحمل المتعاملين الاقتصاديين على الالتزام بالأحكام والضوابط التي أقرها الشرع، حتى يتسنى بلوغ المقاصد الكبرى للمعاملات الاقتصادية، وتتحقق المنفعة لكافة أفراد المجتمع. ومن جهة ثانية

[1]- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لا ضرر ولا ضرار"

لإنصاف المحتاجين والفقراء والعاطلين وكل عاجز عن الكسب في حقهم من موارد الأمة وخيراتها التي جعل الله لهم فيها نصيبا حقا على الأغنياء،[1] بسن القوانين واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن التوزيع العادل للثروة والدخل، وتكفل حماية اجتماعية ترعى فآت المجتمع الهشة وتحفظ كرامتهم. فالتنظيم الاسلامي تنظيم مجتمع لا تنظيم فرد، أساسه العدالة والتكافل، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا".[32] وقوله أيضًا: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".[4]

وعليه، فإن تدخل الدولة في الاقتصاد في النظام الاقتصادي الاسلامي ركنًا أساسيًا لا بد منه، يكمل ركن حرية السعي والكسب والتملك، المشروطة بالصلاح والرشد. ركنان لا تكتمل مقاصد الشرع في الفعل الاقتصادي إلاّ إذا اجتمعا، ومتى غُيِّب أحدهما أو أسقط، ضاعت الحقوق وحجبت العدالة الاجتماعية وظهر الفساد وانتشر.

2. الرأسمالية اللبرالية، كل حرية مقيدة إلا حرية السوق!

طالما هناك حقوق وجب أن تكون الحياة مؤطرة. فكل حرية مقيدة. حتى حشائش الحديقة نجزها لأنها ليست حرة في نموها، ولا شجرة الحديقة أيضا، نقلمها لأنها ليست حرة في مد أغصانها. حتى الحشرات، نقيم مصانع لإنتاج المبيدات كي نحد من حريتها ونمنعها من المساس بحقنا في نوم هادئ. إلا السوق، وحدها السوق تمثل الاستثناء، يجب أن تكون حرة، هكذا يريد اللبراليون ويؤكدون على ذلك.

ثم من قال أن السوق حرة؟. وقبل ذلك، ما معنى حرية السوق؟. أليس المقصود بحرية السوق أن لا يتدخل أحد في توجيه قوى العرض والطلب ولا أن يؤثر عليها؟. ألم تكن حجة أنصار عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، أن قرارات الدولة لن تكون حيادية وأنها ستكون منحازة تبعا لقوى جماعات الضغط؟.[5]

[1]- قال الله عز وجل في سورة المعارج(الآيتين 24- 25) "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم". وقوله أيضا في سورة الحديد(الأية7) "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه".

[2]- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا".

[3]- عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"

[5]- جماعات الضغط التي يتحجج بها أنصار عدم التدخل هي النقابات العمالية والأحزاب السياسية المدافعة عن حقوق العمال.

أليس من يمثل جماعة ضغط حقيقية هم كبار المضاربين ملاك الأغلبية في رؤوس أموال الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ومدراءها التنفيذيون؟ أليسوا هم من يوجهون الاقتصاد صعودا ونزولا حسب دوافع شخصية تحكمها أنانيات مقيتة، وهم يجلسون كل واحد في مكانه المألوف في قاعات فخمة خلف مكاتب خشبية فاخرة. هم لا يصدرون قرارات نعم، لكنهم يبيعون ويشترون أوراق مالية، ويحركون أسعار الفائدة. وبينما يفعلون ذلك، يدفعون الاقتصاد برفق هنا ويكبحونه هناك. **(جالبريت، 2014، صفحة 48)** وحين تكبر الأنانيات وتشتد، يكون مآلها لا محالة اصطدامًا مدمر، تضيع معه الوظائف والملكيات ويخسر الجميع. جميع البسطاء طبعا، وليس أولائك القابعون خلف تلك المكاتب الخشبية الضخمة. فهل فعلا السوق حرة؟.

ألم يضارب **جورج سوروس** في الجنيه الاسترليني ضد حكومة المملكة المتحدة وكسب الرهان، وحقق عائدا بمليار دولار أمريكي وربما أكثر؟. ألم يتهم **محمد مهاتير** رئيس وزراء ماليزيا، **سوروس** اتهاما مباشرا أنه هو من كان وراء الأزمة المالية الآسيوية عامي 1997-1998، هو مفتعلها وهو محركها الرئيسي؟.

فأن تتهم شخصا أنه خرب مكتبا أو غرفة في بناية فهذا معقول. بل أن تتهمه أنه خرب كل البناية وكل الحي، فقد يكون معقولا أيضا ولوعلى مضض. لكن أن تتهمه أنه خرب كل البلد، وليس بلدا واحدا فقط، فهذا مالا يمكن أن يُصدَّق إلا إذا كان هذا الشخص لا يمثل قوة ضغط فقط وإنما قوة تدمير لا حدود لها.

إن اقتصادات وأسواقا يتعامل ويتدخل فيها أشخاص من نوع **جورج سوروس**، هي بالتأكيد اقتصادات وأسواقا غير حرة، ولا يمكن أن تكون حرة مهما تحجج اللبراليون أنصار عدم تدخل الدولة، مدعين أنه بانسحاب الدولة من السوق ستكون هذه الأخيرة كاملة الحرية لا يؤثر فيها أحد ولا توجهها أية قوة عدا قوتها هي، قوى السوق. لقد رافع اللبراليون ولازالوا يرافعون، لا لحرية السوق، ولكن لحريتهم هم، وشتان بين حرية السوق وحرية **سوروس**.

1.2. الرأسمالية اللبرالية، اقتصاد سوق أم اقتصاد سطو؟

في رسالته السنوية إلى الكونغرس عام 1935، أعرب الرئيس الأمريكي **روزفلت** عن قناعته بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير،

سببها الحرية المفرطة للسوق. حيث قال: "إن على الأمريكيين التعهد بنبذ ذلك المفهوم لاكتساب الثروة بطريقة تخلق فيها الأرباح الفاحشة سلطة طاغية ونفوذا خاصا يتجاوز كل الحدود. فالواجب على الدولة هو استخدام سلطتها وتخصيص مواردها للقضاء على الفقر والجوع وضمان سبل العيش الكريم وحماية المواطن من تقلبات الحياة ومخاطرها الكثيرة." **(هارفي، 2008، صفحة 297)**

لقد أكد اللبراليون دوما، أن السوق تتمتع بكفاءة عالية في توجيه الفعاليات الاقتصادية، وأنها قادرة دون أي تدخل من الدولة، على تصحيح الاختلالات وتحقيق التوازن وضمان التوزيع العادل للموارد والثروة وتحقيق أحلام وتطلعات الأفراد في كل أنحاء العالم إلى الدخل المرتفع والرفاهية والعيش الكريم. لكن هذه الوعود سرعان ما كانت تُكذَّب وبشكل دوري من قبل السوق ذاتها. لقد كانت الأزمات المتكررة التي تعرضت وتتعرض لها الاقتصادات الرأسمالية، والاقتصاد الأمريكي تحديدا، أكبر برهان على بطلان نظرية اليد الخفية، وخير دليل على أن اليد الواحدة لا تصفق، وأن يد السوق تحتاج دوما ليد أخرى هي يد الدولة.

لقد احتفل اللبراليون بشكل جد ملفت مطلع تسعينيات القرن العشرين بسقوط المعسكر الشرقي أواخر شهر ديسمبر من عام 1991، معلنين تفوق حرية السوق ويدها الخفية على الدولة المتدخلة ويدها المكشوفة، قائلين "لقد انتصرنا"، كلمة قالها **فرنسيس فوكوياما** بشيء من الاعتزاز المفعم بنشوة الانتصار في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، الذي أراد من خلاله أن يؤكد مثلما يظهر من العنوان، أن سُنية سيرورة التطور باتجاه ما هو أفضل للبشرية قد انتهت، لقد توقفت بعدما بلغت محطتها النهائية، محطة أمركة الاقتصاد وكل جوانب الحياة البشرية.

لقد انتشى **فوكوياما** وكل اللبراليون الذين تكلم نيابة عنهم، لكن انتشائهم لم يدم طويلا، فقد جاءهم التكذيب بعد ستة أعوام فقط من جنوب شرق آسيا، فغرقوا في متاهات من التوقع والحدر من أن تطلهم تداعيات أزمة مالية تبدو عنيفة، ذكرتهم بسابقاتها وبما ترتب عنها من تسريح للعمال وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتشريد للكثير من الأفراد والأسر. كما ذكرتهم أيضا كيف أن يد السوق لم تفعل شيئًا، لم تتمكن من منع الانهيار، فقط لأنها كانت تحتاج ليد أخرى.

لقد تحقق حلم اللبراليين في بلوغ التحرير التام للسوق، بدأ ذلك مطلع ثمانينيات القرن العشرين مع **مارغريت تاتشر ورونالد ريغان**، وبلغ مداه مع الإعلان الرسمي عن انهيار نظام الدولة المتدخلة شهر ديسمبر من عام 1991. لكن، هل تحقق ما كانوا يعدون به من تطور وازدهار اقتصادي في كل أنحاء العالم؟. هل تحقق حلم الضعفاء والفقراء في الانعتاق من قيود البؤس والحرمان؟. الجواب بالتأكيد هو لا. فقد سقطت سطوة الدولة على الاقتصاد مثلما كان يدعي اللبراليون، لتحل محلها سطوة صانعوا السوق أصحاب الأغلبية في رأس مال الشركات العالمية الاحتكارية العملاقة ومدراءها التنفيذيون مثلما سبقت الاشارة. كما سقطت معها كل أحلام الدول الضعيفة وأحلام مواطنيها الفقراء في بناء اقتصادات منتجة ولو صغيرة، تحقق عوائد ومداخيل حتى وإن لم تكن كافية، لكنها كانت ستكون مستمرة تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات.

لقد أسفر الإخراج القصري للدولة من السوق وإبعادها عن التنظيم الاقتصادي، بموجب مخرجات ما عرف باسم إجماع واشنطن، أن انتقل مصير ملايين الأفراد عبر العالم من بين يدي سلطة سياسية شعارها خدمة الصالح العام بتوفير الرعاية الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة، إلى يدي سلطة مالية اقتصادية شعارها الفردانية والملكية الخاصة، وأنه ليس ثمة شيء اسمه مجتمع.[1]

لقد تمكن ملاك السوق، دعاة عدم تدخل الدولة التي لم تتملك السوق يوما مثلما فعلوا هم بعد إخراجها من الساحة الاقتصادية، تمكنوا من الهيمنة على كل الاقتصاد العالمي والسيطرة على كل مراكز الإنتاج والتمويل فيه وعلى كل الموارد الاقتصادية ومصادر الطاقة، خاصة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فقد سيطرت شركات الاحتكار العالمية التابعة لما يعرف بدول الثالوث، الأمريكية والأوروبية واليابانية، على معظم الإنتاج العالمي. ففي عام 1995 سيطرت أكبر خمسة بلدان رأسمالية على 168 شركة من مجموع 200 أكبر الشركات العالمية، تبلغ حصتها 85.9 % من إجمالي مبيعات الشركات الـ200. **(توسان، 2006، صفحة 64)**. كما سيطرت تلك الشركات على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في العديد من المناطق، وأصبحت مع الوقت المالك الرئيسي لمجمل الشركات التي تمت خصخصتها بالدول النامية، والتي بيعت بأسعار زهيدة

[1]- مقولة لرئيسة وزراء المملكة المتحدة مارغريت تاتشر

جدا، حيث بيعت الشركات الكورية الجنوبية بعد أزمة شرق آسيا على سبيل المثال، بما يعادل 6 % فقط من قيمتها قبل الأزمة. كما تم تحويل عدة آلاف من مليارات الدولارات من موجودات شركات الدول النامية إلى شركات دول الثالوث مقابل بضع مئات مليارات الدولارات. **(توسان، 2006، صفحة 172)**

هذه الحقيقة، أكدها الرئيس الفرنسي السابق **فرنسوا متيران** خلال قمة مجموعة السبعة التي انعقدت شهر جويلية من عام 1994 في نابولي، حيث قال: "رغم المبالغ الكبيرة التي تم إنفاقها على المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف، إلا أن الأموال المتدفقة من إفريقيا إلى البلدان الصناعية تبقى أكبر من تلك المتدفقة نحو البلدان النامية".

وبحسب البنك الدولي، فقد بلغ الدين الخارجي للدول النامية أواخر عام 2000 حدود الـ 2400 مليار دولار أمريكي مقابل 580 مليار دولار عام 1980. أي أنه تضاعف أربعة مرات. كما سددت الدول النامية لدائنيها بين عام 1980 وعام 2002 ما يقارب 4600 مليار دولار أمريكي. **(توسان، 2006، صفحة 158)** في حين ستتراوح فوائد الديون الخارجية المستحقة عليها خلال العامين 2020- 2021 وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) بين 2.6 و3.4 تريليون دولار أمريكي. **(اليماني، الدول النامية تدفع 3.4 تريليون دولار فوائد ديون خارجية خلال عامين، 2020)**

كما أن ادعاء الليبراليون دعاة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، بأن السوق قادرة على ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل، وأنها ستحقق أحلام وتطلعات الأفراد في كل أنحاء العالم إلى عيش كريم، لم يتحقق أيضا. فقد نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية عن دراسة أجراها "كريدت سويس" عن توزيع الثروة في العالم، أن ثروة 1 % من أثرياء العالم تقدر بـ 106 تريليون دولار أمريكي. أي خمسة أضعاف الاقتصاد الامريكي، وأن 10 % من الأثرياء يملكون 87.8 من الثروة العالمية. في مقابل ذلك لا يملك فقراء العالم البالغ عددهم 3.5 مليار شخص، إلا 2.7 % من الثروة العالمية المقدرة بأكثر من 280 تريليون دولار أمريكي.

ويضيف التقرير، وهذا هو الأهم ربما، أن السبب الرئيسي في عدم المساواة، هو تخفيض الضرائب على الأغنياء وعلى الشركات متعددة الجنسيات. وأنه على الحكومات التحرك لمعالجة عدم المساواة الحادة التي تجعل من المستحيل على فقراء العالم تحسين ظروفهم المعيشية. **(درويش، 2017)**

2.2. يُقِر الواقع ويُنكِر التنظير

يقول **جوزيف إ. ستغلتز**[1] وهو واحد من أبرز الشخصيات الاقتصادية العالمية المعاصرة، "كنت قد درست نواقص السوق ونواقص الدولة، ولم أكن على جانب من السذاجة يحملني على الاعتقاد بأن الدولة تستطيع سد كل ثغرات الأسواق. كما أنني لم أكن على جانب من الخبل يحملني على تصور أن باستطاعة الأسواق أن تحل بنفسها مجمل المشاكل الاجتماعية. التفاوت والبطالة والتلوث. للدولة في هذه الحقول دورا هاما يجب أن تؤديه". **(ستيغلتز، 2003، صفحة 20)**

هذا الرأي يؤكده **جورج سوروس**،[2] الذي رغم أنه يمثل أبرز أوجه التيار اللبرالي الراديكالي، باعتباره أكبر مضارب في العالم، إلا أنه تجرأ على أيديولوجيته الاقتصادية، مُقرًا بأن الأسواق لا تحقق عدالة التوزيع ولا تخلق التوازن، حيث قال: "يحسب الناس أن الأسواق هي الطريقة المثلى لتوزيع الموارد وخلق وضع متوازن. أعتقد أن العكس هو الصحيح. لا أؤمن بكمال السوق، فثمة إجراءات ينبغي اتخاذها لجعل السوق مستقرة. عدا ذلك ستكون هناك تطورات خطرة، لا سيما حين تتراكم اللاتوازنات". **(توسان، 2006، صفحة 96)**

أي أن الأسواق وإن كانت هي الأقدر على توليد النمو وعلى خلق الثروة ومراكمتها، فإنها تبقى عاجزة عن ضمان استمرار تحقق ذلك، وعاجزة عن تحقيق العدالة والإنصاف في إتاحة الفرص وتوزيع النواتج. وهنا تحديدا يظهر الدور الجوهري والمحوري للدولة، وهذا هو مجال تدخلها. وهذا ما يؤكد عليه **ستغلتز وسوروس**.

فالدور الاقتصادي للدولة وعلى كثرة الجدل الذي أثير حوله منذ ما يزيد عن القرنين من الزمن، إلاّ أنه ما زال مستمرًا، يمثل موضوع مد وجذب بين مؤيد مؤكد على أن الأسواق موجودة وفاعلة وأنها تؤشِّر وتَدُل، لكنها غير عاقلة، لا تدرك ولا تعي. وبين معارض، مؤكد على أن الدولة هي أسوء مزارع وهي أسوء صانع وأسوء تاجر، مثلما قال **آدم سميث**، وأن نفعها يزيد بقدر ابتعادها عن النشاط الاقتصادي وبقدر عدم تدخلها فيه.

---

[1]- حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 2001. رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس الامريكي بيل كلنتون. أبرز اقتصادي البنك الدولي.

[2]- ملياردير وفيلسوف وكاتب اقتصادي. ويعتبر أكبر المضاربين على مستوى العالم، اتهمه محمد مهاتير رئيس الوزراء الماليزي بالوقوف وراء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.

فرغم تأكيد الكثير من الاقتصاديين على أن دور الدولة في الاقتصاد محوري لا غنى عنه، إلّا أن التأكيد الأبرز والبرهان الأقوى هو ذلك الذي قدمه الاقتصادي البريطاني الشهير **جون مينارد كينز** خلال ثلاثينيات القرن العشرين، والذي برهن صحته انفراج أعنف أزمة اقتصادية عرفها العالم، أزمة أحالت ربع الأمريكيين العاملين على البطالة وشردت ملايين الأفراد والأسر.

برهان جعل الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** يقول مطلع سبعينيات القرن العشرين "لقد أصبحنا جميعا كينزيين". **(هارفي، 2008، صفحة 29)**

لكن رغم ذلك، ورغم القبول الكبير والانتشار الواسع الذي لقيته أفكار **كينز**، بخصوص الدور الاقتصادي للدولة، حيث طبقت في العديد من دول العالم حتى منصف السبعينيات، إلاّ أنها واجهت هجوما شرسا من طرف أنصار عدم التدخل، المؤيدون لفكرة اليد الخفية. حيث انبثقت مند عام 1945 في الدوائر الأكاديمية وأوساط رجال الأعمال، مشاريع مختلفة وعلى نحو متزامن، لحشد المدافعين الأكفاء عن اللبرالية، بدافع تنظيم رد مشترك على أنصار تدخل الدولة. **(توسان، 2006، صفحة 275)** إنها الإيديولوجيا. فالكثير من الأفكار تُرفض ليس لأنها غير صحيحة أو لأنها يشوبها غموض، ولكن لمجرد أنها لم ترق لأولئك الذين رفضوها.

يقول **جيمس كي جالبريث**، "إنّ أساليب الوقاية والضوابط الحكومية جاهزة، وعندما تكون في يد حكومة حازمة فلا مجال للتشكيك في فاعليتها، ومع ذلك يوجد مائة سبب يجعل الحكومة تصر على عدم استخدامها". ويواصل، معلقا على العلاقة بين أزمة 1929 وأزمة 2008، "في كلتا الأزمتين كانت الحكومة تعرف ما عليها فعله، لكنها رفضت القيام به". **(جالبريت، 2014، صفحة 07)**

3. نتيجة اللبرالية: العودة إلى نقطة البداية دوما، العودة إلى نقطة الصفر!

كم مرة يجب أن تتكرر الوقائع ذاتها؟. كم مرة حدث نفس السيناريو، على الأقل مند أزمة الكساد الكبير؟ خمسة أو ستة مرات، وربما أكثر، يجب أن نعُد. بعد كل خمسة عشرة أو عشرين سنة من التفاؤل، تفاؤل الحالمين بامتلاك مسكن، الحالمين بوظيفة تضمن دخلا محترما يمكنهم من سداد ما تبقى من ديون اقترضوها لاقتناء سيارة أو مسكن، الحالمين بحال لا يضطرون فيه لمدلة الحاجة والسؤال بعدما يحالون على التقاعد، بعد كل هذه

الأحلام المرهقة نفسيا، يجد المواطن البسيط نفسه في مواجهة أزمة اقتصادية جديدة تسلبه وظيفته وربما مسكنه وكل ما تبقى مما جمعه خلال سنوات الانتعاش القليلة وهو يدرك حينها أن حاله المستقر ذاك، لن يستمر طويلا.

بعد كل انتعاش وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، وفي وقت كان يفترض أن يسوده الاطمئنان، يبدأ ما هو عكس ذلك، يبدأ التخوف من السيء الآت. هم ليسوا أشخاصا متشائمون مثلما يوصفون ويُتهمون دوما، كما أنهم ليسوا أشخاصا لهم قدرات خارقة على استشراف المستقبل، هُم أناس عاديون، عرفوا واعترفوا أن الأشياء يجب أن تعود دوما إلى أحجامها الحقيقية ولو بعد حين، تماما مثلما يجب أن تعود الأصول إلى قيمها الحقيقية بعدما بلغت مستوى من الانتفاخ لم يبقى لها بعده إلا أن تنفجر. فكل فقاعة يجب أن تنفجر في الأخير.

لقد سبقت كل الأزمات الاقتصادية بما في ذلك أزمة الكساد الكبير، تحذيرات من السيء القادم، ومطالبات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب الأزمة. لكن لا أحد كان يحرك ساكنا. ليس لأن أحدا لم يسمع، أو لأن أحدا لم يثق أو يصدق ما سمع، كلا، فالكل سمع والكل صدق، لكن لا أحد كان بمقدوره فعل شيء. فحين ترتفع أسعار المضاربات لن يوقفها أحد، لأنها بكل بساطة متى أوقفت أو توقفت عن الارتفاع وقعت الأزمة.[1] ومن جهة ثانية لأن الكثير ممن يفترض أن مهمتهم هي منع وصول الأمور إلى ما صارت عليه، كانوا يريدون أن يستمر الارتفاع، لأنهم يجنون منه أرباحًا كبيرة، فذلك نشاطهم. وبالتأكيد أنهم كانوا الأدرى بما ستؤول إليه الأمور، لكنهم لا يكترثون، لأنهم لن يكونوا الخاسرين. لقد أيقنوا أن الأزمات الاقتصادية كانت دوما تزيد الأثرياء ثراءً. وفعلا فقد زادت ثروتهم خلال أزمة 2008 بـ 7.6 % **(درويش، 2017)** .

لقد حذر **بول إم واربورج** من إنترناشونال أكسبتانس بانك، شهر مارس من عام 1929، أنه إن لم يتم فورًا وقف الانغماس الحالي في المضاربة فقد يحدث انهيارا كارثيا، لن يحل بالمضاربين فقط، لكنه يمكن أن يجلب كسادا عاما يحل بكل البلاد. إلا أن الجميع علق

[1]- تقع الأزمة لو توقفت أسعار الأوراق المالية عن الارتفاع، لأنه ليس بعد الارتفاع إلا الانخفاض، وعندها سيشرع الجميع في بيع أوراقهم، ولأن تلك الأوراق المالية لا قيمة حقيقية لها وأنها ليس لها ما يمثلها كأصول حقيقية أو منتجات، فسيخسر الجميع وتقع الأزمة وتحل الكارثة. إنه اقتصاد افتراضي تخلقه المضاربات، وقد كان دوما علة الأزمات المتكررة.

بالقول أن **واربورج** عفا عليه الزمن، وأنه يضع العوائق في طريق ازدهار أمريكا. **(جالبريت، 2014، صفحة 93)**

كما حذر **روجر بابسون** شهر سبتمبر من نفس السنة، أنه عاجلا أم آجلا، فإن انهيارا قادم وقد يكون هائلا. وطبعا لم تكن التعليقات مختلفة عن تلك التي طالت تحذير **واربورج**. فقد اعتبروه يفرض نفسه كثيرا كفيلسوف وكإحصائي ومستشرف اقتصادي. **(جالبريت، 2014، صفحة 107)**

كم يجب أن يبلغ عدد الأزمات وكم يجب أن تبلغ قيمة الخسائر وكم يجب أن يبلغ عدد الضحايا والمشردون، حتى يقر اللبراليون أن السوق بمفردها لا تستطيع لا تحقيق التوازن ولا حفظه ولا أن تكون عادلة؟ لقد عرف الجميع، تماما مثلما عرف كل اللبراليون ولو لم يفصحوا عن ذلك أن الأزمات في الاقتصاد نوعان، أزمات متولدة عن النظام الاقتصادي القائم، أي أنها متصلة بآليات عمل النظام الاقتصادي ذاته، وأنها ستتجدد وباستمرار مادام ذلك النظام قائما، كما هو حال النظام الاقتصادي اللبرالي وأزماته المتكررة. وهذه الأزمات مفتعلة وبالتالي فهي أزمات غير اقتصادية. والنوع الثاني من الأزمات هي أزمات عرض وكفاية، وهذا النوع من الأزمات متصل بالظروف العامة المحيطة بالممارسة الاقتصادية، كالظروف الطبيعية والسياسية والأمنية وغيرها، وما قد يترتب عنها من تأثيرات سلبية على الاستثمار والإنتاج والعرض والطلب، ومن ثم على الوضع الاقتصادي العام للبلد وعلى وضع أفراد المجتمع. وهذه وحدها فقط الأزمة التي تصح تسميتها اقتصادية.

أزمات الرأسمالية اللبرالية مفتعلة لأن الجميع يعرف كيف ومتى ستقع الأزمة، ولو كانت ثمة إرادة لمنع وقوعها لما وقعت. لكن العكس تماما هو ما يحدث. ننتظر وقوع الأزمة ونعمل باتجاه ذلك. وبعد وقوعها نعود إلى نقطة البداية، إلى نقطة الصفر، لنبحث من جديد، مثل كل مرة، كيف نبعث الإنتاج من جديد ونتجاوز حالة الكساد، لكن دون الالتفات إلى أولئك الذين خسروا كل مدخراتهم ووظائفهم وحتى مساكنهم. لا أحد يلتفت لأولئك لأن ذلك من قواعد اللعبة اللبرالية.

الخاتمة:

كنا تعلمنا خلال السنوات الأولى من دراستنا الجامعية، أن النظرية الاقتصادية تبحث في أساليب وكيفيات تحقيق الاستغلال الأمثل للمتاح من الموارد الاقتصادية، وسبل تحقيق الاستجابة المثلى لاحتياجات الأفراد، وبقينا نفكر انطلاقا من ذلك ونجري المقارنات بين الأطروحات الاشتراكية والأطروحات الرأسمالية، ونتناقش مع أساتذتنا وفيما بينا نحن الطلبة. وكنا نحاول استشراف المستقبل واستباق الأحداث لنتنبأ بنتيجة هذا التسابق الفكري الذي كانت تحتضنه الجامعات والمعاهد وكان يبلغنا صداه من خلال ماكنا نقرأه بين طيات القليل جدا من كتب الاقتصاد الجديدة التي كانت تصلنا، ومن خلال ما كان يلقيه علينا أساتذتنا في المدرجات وفي قاعات الدراسة.

غير أننا وبعد ما تمرسنا وتعمقنا في دراساتنا الاقتصادية أكثر، وبعدما صار بإمكاننا قراءة كتبا أكثر، وفهم مضامينها بشكل أحسن، بدأنا ندرك أن الأفكار المتناظرة وحماسة النقاشات التي كانت تدور حولها لم تكن مجرد نقاشات تستهدف ضبط شروط ومحددات الأداء الاقتصادي القادر على تحقيق النمو الاقتصادي المستديم وتحقيق حلم البشرية في الانعتاق من مظاهر الفقر والفاقة. لقد أدركنا كما أدرك من سبقونا بالتأكيد، أن القضية أكبر من ذلك بكثير، وأنها تعبر في الواقع عن صراع فكري بخلفيات وبأبعاد أيديولوجية مترامية. لقد كنا استوعبنا جيدا كل الانتقادات التي كانت توجه لأفكار ماركس وللنظرية الاشتراكية عامة، واقتنعنا حقا أنها في جانب كبير منها تمثل مصادرة لحق الفرد في الكسب وفي التملك وفي حقه حتى في المبادرة والطموح. تماما مثلما كنا استوعبنا جل الانتقادات التي كانت توجه للنظرية اللبرالية، واقتنعنا أنها تمثل حقا في جانب منها آليات ليس لتحرير الإنسان من قيود الحاجة والعوز، وإنما آليات تجعل منه عبدا لحاجاته المتنامية المتجددة التي لا حدود لها. آليات تضع الإنسان في خدمة رأس المال وليس العكس.

كنا استوعبنا كل هذه التناقضات، وكنا نساير النقاشات الفكرية أو قل الصراعات مثلما وعيناها لاحقا، مترقبين أي الفريقين سيُقنع الآخر، وأي الفريقين سيقتنع بأطروحات الآخر، لأننا ببساطة كنا نعتقد أن النقاش فكريا وأنه حال ما تنتصر الحجج سيقتنع الجميع. غير أن ذلك لم يكن، واتضح أن الأمور تجري في سياق غير ذلك تماما.

لقد انتصرت حجة أن بقاء اليد خفية يستوجب أن تكون العين عمياء، وأن هذه اليد الخفية كانت تحتاج ليد ثانية مكشوفة حتى تستطيع التصفيق. غير أن من اقتنع لم يكن الجميع.

فقد سبق ورفض **فردريك فون هيك ولودفيغ فون ميسز وملتن فريدمان** وأخرين معهم أطروحات **كينز**، على حجيتها، وظلوا مصرين على أن الدولة يجب أن تبقى بعيدا عن الاقتصاد، رغم أنهم شهدوا كيف أن يدها المكشوفة نجحت في فك خيوط أزمة الكساد الكبير خيطا خيطا. ولأن الأمر لم يكن مجرد تناظر حجج، فقد كُتِب لأطروحاتهم التي سميت لاحقا باللبرالية الجديدة، أن تلقى رواجا كبيرا، ليس لأنها منعت حدوث أزمة اقتصادية أو كانت سببا في انفراج أخرى، ولكن لأن **فردريك فون هايك** مُنِح جائزة نوبل للاقتصاد عام 1974، ثم بعده بسنتين أي عام 1976، مُنِح رفيقه في جمعية مونت بيليران **ملتن فريدمان** الجائزة نفسها.

نفس هذا الرفض الذي كان مند ما يزيد عن الثمانية عقود من الزمن ما زال مستمرا حتى يومنا هذا، مقابل المرافعة شديدة الحماسة مند مطلع تسعينيات القرن العشرين تحديدا، للبرالية الجديدة، بداعي أنها الأصلح لخدمة البشرية، ولأنها المآل الذي انتهت إليه سيرورة الأحداث. لكن كيف تمت تلك السيرورة أو في أي سياق؟. في سياق إجماع واشنطن أم في سياق حجية الأطروحات والمضامين، فهذا غير مهم.

لقد كان للسوق دوما دورا تؤديه، وليس لأحد أن يؤديه عنها مهما حاول، وقد تأكد ذلك جليا وأقتنع به الجميع، خاصة بعد التحول الاقتصادي المبهر الذي شهدته وتشهده الصين مند إصلاحات **دينغ شياو بينغ**[1] عام 1978، وإقرارها بجدوى آليات السوق وقدرة يدها الخفية على تحقيق ما عجزت عن تحقيقه آليات التخطيط المركزي الشمولي وسياسات تملك الدولة الكامل لوسائل الإنتاج ومصادرتها حتى حقوق الأفراد في المفاضلة والاختيار.

تماما مثلما كان للدولة دوما دورا تؤديه، وليس لأحد أن يؤديه عنها مهما حاول، وقد تأكد ذلك واقتنع به الجميع، ليس فقط في ذلك البرهان المبهر الذي قدمه **جون مينارد كينز** خلال أزمة الكساد الكبير، والذي جعل الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** يقول حينها "لقد

[1]- دينغ شياو بينغ 1904- 1997، سياسي ومنظر وقائد صيني، هو مهندس الاصلاح الاقتصادي في الصين. تنبأ عام 1978 بأن الصين ستكون بعد خمسين سنة أكبر قوة اقتصادية في العالم، وقد تحققت نبوءته فعلا، وقبل انقضاء الأجل الذي حدده.

أصبحنا جميعا كينزيين"، ولكن من خلال كل البراهين التي كانت تقدم خلال كل أزمة اقتصادية والتي كانت آخرها أزمة عام 2008، التي ما حل خيوطها المتشابكة إلا يد الدولة المكشوفة.

لقد أصبح ظاهرا جليا اليوم، رغم مكابرة من يكابر أنه لا السوق بمقدورها أن تحقق بمفردها النمو الاقتصادي المستديم وتحفظه، ولا الدولة بآليات سلطتها المركزية بإمكانها أن تسد كل ثغرات الأسواق.

وإن كان الكثير من علماء الاقتصاد وخبرائه قد أكدوا هذه الحقيقة، إلا أننا نعتقد أن التأكيد الأبرز، هو ذلك الذي صدر عن **جوزيف إ. ستيغليتز** وعن **جورج سوروس**، حيث أكدا وهما من أبرز الشخصيات الاقتصادية المعاصرة، أن تصحيح الاختلالات وتحقيق التوازن والأداء الاقتصادي الجيد والتوزيع العادل للموارد والنواتج والدخل، يستوجب اجتماع اليدين معا. يد السوق الخفية ويد الدولة المكشوفة.

لقد قال **جوزيف إ. ستغلتز** مثلما سبقت الإشارة: "كنت درست نواقص السوق ونواقص الدولة ولم أكن على جانب من السذاجة يحملني على الاعتقاد بأن الدولة تستطيع أن تسد كل ثغرات الأسواق. كما أنني لم أكن على جانب من الخبل يحملني على تصور أن باستطاعة الأسواق أن تحل بنفسها مجمل المشاكل الاجتماعية. التفاوت والبطالة والتلوث. للدولة في هذه الحقول دورا مهما يجب أن تؤديه".

بالمقابل قال **جورج سوروس**: "يحسب الناس أن الأسواق هي الطريقة المثلى لتوزيع الموارد وخلق وضع متوازن. أعتقد أن العكس هو الصحيح. لا أؤمن بكمال السوق، فثمة إجراءات ينبغي اتخاذها لجعل السوق مستقرة. عدا ذلك ستكون هناك تطورات خطرة، لاسيما حين تتراكم اللاتوازنات. أشعر أن الأسواق لا تراقب على نحو كاف، وهناك ضرورة لتقييدات أشد. وبصورة أعم، فآليات السوق أصبحت تلعب دورا أكبر مما ينبغي في مجتمعاتنا وأنا لست نصيرا لعدم التدخل".

المراجع:

1- إيريك توسان. (2006). المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة. دمشق: دار الرأي

2- باسل درويش. (15 11, 2017). اندبندنت: دراسة صادمة حول توزيع الثروات في العالم. تاريخ الاسترداد 10 01, 2021، من http://arabi21.com/story/1049212.

3- بن سباير- بوتشر وجوي باتون وداميان كاهيل. (2013). مجتمع السوق(تاريخ، نظرية، ممارسة). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- جوزيف إ. ستيغلتز. (2003). خيبات العولمة. بيروت، لبنان: دار الفرابي.

5- جون كنيت جالبريت. (2014). الإنهيار الكبير. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

6- ديفد هارفي. (2008). اللبرالية الجديدة(موجز تاريخي) . السعودية: العبيكان للنشر.

7- سامي عفيفي حاتم. (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الأول، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للاركان والسياسات والمؤسسات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

8- شريف اليماني. (23 04, 2020). الدول النامية تدفع 3.4 تريليون دولار فوائد ديون خارجية خلال عامين. تاريخ الاسترداد 10 01, 2021، https://www.alarabia.net/ar/aswak/economy/2020/04/23.

9- صالح صالحي. (2006). *المنهج التنوي البديل في الاقتصاد الاسلامي*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

10- عبد الله العروي. (2014). *مفهوم الدولة*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

11- محمود حيدر. (بلا تاريخ). *الدولة، فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة*. المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة.

12- محي الدين مسعد. (2004). *دور الدولة في ظل العولمة، دراسة تحليلية مقارنة*. السكندرية: مركز السكندرية للكتاب.

13- Alain Samuelson .*les grande courantes de la pensée économique* .Alger: office national des publication universitaire.

14- Hamid Temmar .(2006) .*les fondements théoriques du libéralisme* .Alger: office des publications universitaires